صندوق للتنمية والتعمير لحل أزمة البطالة بالعالم العربي

أرقام خيالية عن البطالة وتراجع النمو الاقتصادي في الدول العربية

اقترح الدكتور (أفشين مولافي) الخبير في الشؤون الاقتصادية الدولية وعضو المؤسسة الأميركية للدراسات الاستراتيجية في واشنطن إنشاء صندوق. وأشار الدكتور مولافي - أميركي من أصل إيراني- إلى مخاطر وتحديات ما وصفه بتفاقم أزمة البطالة في العالم العربي، وقال إنه استند في ذلك إلى كثير من الحقائق والأرقام من بينها على سبيل المثال ما يلي: لكي تفهم أبعاد وخلفيات وتعقيدات ما يتهدد منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي من مشاكل حادّة، وفي طليعتها مشكلة البطالة، يكفي لك أن تنشر إعلاناً في أية صحيفة محلية في أي بلد عربي أو شرق أوسطي تطلب فيه موظفاً لشغل وظيفة معينة في الشؤون الإدارية أو الإنتاجية. وأشار في هذا السياق إلى أن أحد زملائه الإيرانيين - لم يكشف عن اسمه- أخبره بأن إحدى الشركات الغربية العاملة في إيران نشرت إعلاناً في إحدى الصحف المحلية تطلب كاتباً إدارياً، فتقدم لشغل الوظيفة أكثر من ١٠٠٠ شخص، بينهم عدد كبير من ذوي المؤهلات العالية والخبراء في الشؤون الإدارية والاقتصادية والبرمجة، بالإضافة إلى أطباء ومهندسين، ومئات من خريجي الجامعات والأكاديميين. كما أوضح بأن محاسباً مصرياً صديقاً أخبره بأنه أصيب بالذهول عندما تكررت هذه الحادثة في مصر على نطاق أوسع

حيث يتقدم المئات بل الآلاف من ذوي حملة الشهادات الجامعية والعليا لشغل وظيفة عادية للغاية، على الرغم أنها لا تتناسب على الإطلاق مع مؤهلاتهم الجامعية.وأعرب الدكتور (أفشين مولافي) عن اعتقاده بأن مثل هذه الحوادث تُعتبر دليلاً واضحاً على مدى تفاقم أزمة البطالة وتضاؤل فرص العمل على نطاق واسع في الشرق الأوسط بصورة عامة والعالم العربي بشكل خاص، لاسيما في صفوف الشباب. وأشار إلى أن أكثر من نصف سكان الدول العربية (٢٢ دولة بما فيها فلسطين) اضافة إلى إيران البالغ عدد سكانها مجتمعة ٣٥٠ مليون نسمة، هم من فئة الشباب الذين بلغوا سن الـ ٢١ عاماً من أعمارهم، وحوالي ثلثي هؤلاء السكان هم من فئة الشباب الذين بلغوا من العمر ٣٠ عاماً من أعمارهم. ورأى مولافي بأن المنطقة العربية تعتبر الآن بأمس الحاجة إلى إيجاد ١٠٠ مليون وظيفة في الأقل في موعد أقصاه نهاية العام ٢٠٢٠، حتى تستجيب للزيادة الهائلة في سوق العمالة. كما استند الدكتور مولافي إلى تقرير صدر مؤخراً عن البنك الدولي وصف فيه أزمة البطالة في العالم العربي بأنها الأشد في العالم أجمع منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحذر من الضغوط والأعباء التي تشكلها تلك الأزمة على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، ودعا سائر حكومات الدول العربية إلى المبادرة لاتخاذ كافة التدابير العاجلة للحد من مشكلة البطالة وإيجاد الحلول المناسبة لها قبل فوات الأوان.كما لاحظ الدكتور أفشين مولافي بأن المنطقة العربية، ومع استثناءات بسيطة، تعاني من تفاقم ظاهرة الفساد، والنظم الشمولية، وسيطرة القطاع العام على المقومات الاقتصادية والإنتاجية، والإجراءات المتشدّدة والبيروقراطية، بالإضافة إلى ضعف القوانين الادارية، والقيود الضرائبية التي تعرقل انسياب السلع، وتحد من أنشطة ومشاريع الشركات والمؤسسات الانتاجية والتنموية التابعة للقطاع الخاص، ولا تشجع على دخول الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي لا تساهم في إيجاد المزيد من فرص العمل للشباب وخريجي الجامعات. وأعطى مولافي أرقاماً مخيفة عن أزمة البطالة في العالم العربي استقاها من مؤسسات وبنوك دولية من بينها البنك الدولي، وأشار إلى ان مجموع الناتج العام في جميع الدول العربية التي وصل عدد سكانها الآن إلى ٢٨٠ مليون نسمة لم يصل بعد إلى قيمة الناتج العام في إسبانيا (٤٠ مليون نسمة) التي تُعتبر من بين الدول الفقيرة في الاتحاد الأوروبي إلى جانب اليونان وإيطاليا. وأوضح مولافي بأن ٢٥ ٪ من السكان في العالم العربي يعيشون تحت وطأة الفقر، في حين لا تزال معدلات الأمية عالية جداً. وأوضح أنه في الوقت الذي سجل فيه معدل الاستثمارات نمواً ملحوظاً في مختلف أنحاء العالم خلال العام الماضي ظل هذا المعدل في العالم العربي صفراً، بينما ظل مجموع عائدات البترول في الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز أقل بكثير من عائدات الصادرات في فنلندا. وأكد أن النمو الاقتصادي في العالم العربي ظل عند الصفر تقريباً خلال العقود الثلاثة الماضية، في حين سجلت دول نامية أخرى نمواً اقتصادياً بلغ ٢,٥ ٪ في العام.وأعرب الدكتور أفشين مولافي عن اعتقاده بأن نتائج التراجع الحاد في النمو الاقتصادي بدرجات متفاوتة في العالم العربي قد خيبت آمال وطموحات العديد من الشعوب العربية وخصوصاً فئة الشباب الذين يطمحون إلى وجود وظائف تضمن لهم مقومات العيش الرغيد والحياة الكريمة. وقال: (في الوقت الذي تأمل وتفكر فيه كل من واشنطن وبروكسل (مقر الاتحاد الأوروبي) بأهمية إيجاد الحلول الناجعة، فإن أية مسألة أخرى لن تكون أهم من مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن تصاعد انتشار مشكلة البطالة هو بحد ذاته مأساة إنسانية تساهم في زعزعة استقرار وأمن المجتمعات، وتشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق المبادئ الأساسية للعدالة والمساواة والحرية والديمقراطية وتكريس حقوق الإنسان. كما أن التحول نحو النظم الديمقراطية في بيئة تزدهر فيها مشاكل الفقر والبطالة والأمية، وتنعدم فيها المقومات الضرورية للتنمية البشرية الاقتصادية والاجتماعية، يصبح أمراً بالغ الصعوبة، وخصوصاً في مجتمع ديناميكي يشكل فيه الشباب والعمال شريحة اجتماعية كبيرة.وهنا تساءل مولافي قائلاً: إزاء ذلك، ما هو الحل؟ وماذا ينبغي عمله؟ ورد بقوله: (إن قادة الدول الصناعية الكبرى الثمانية طرحوا مبادرات صغيرة الحجم، ولكنها طموحة للغاية ومدعومة من قبل مؤسسات المجتمع الدولي وكذلك من الدول العربية الغنية). وأعرب عن اعتقاده بأن ما يريده العالم العربي الآن هو صندوق عربي للتنمية والتعمير. ودعا الدول الصناعية الكبرى ومؤسسات المجتمع الدولي ومنظماته للمساهمة في هذا المشروع، مع الأخذ في الاعتبار أهمية توسيع الفكرة والمبادرة إلى إنشاء صندوق للتنمية والتعمير في الشرق الأوسط، على غرار البنك الأوروبي للتنمية والتعمير الذي أُنشئ في العام ١٩٩١ لمساعدة الدول المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفييتي السابق، والمساهمة بدعم تطوير اقتصاديات السوق فيها. وأكد أن البنك الأوروبي للتنمية والتعمير أصبح الآن أكبر مصدر لضمان وتشجيع الاستثمارات في ٢٧ دولة تقع في وسط أوروبا وآسيا الوسطى. ورأى مولافي أنه يمكن للصندوق العربي للتنمية والتعمير في الشرق الأوسط تقديم قروض طويلة الأجل وميسرة على أساس القواعد التجارية، والمخصصة لدعم تمويل المشاريع التنموية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، والتي توفر أعداداً كبيرة من فرص العمل للشباب وخريجي الجامعات والمعاهد العليا. كما يصبح بامكانه دعم أنشطة القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في مشاريع وخطط التنمية الاقتصادية المستدامة، والاستفادة من استثمار أموال القطاع العربي الخاص ورجال الأعمال العرب المستثمرة في البنوك الأجنبية في أوروبا والولايات المتحدة والبالغ مجموعها ١,٣ تريليون دولار.وفي هذا السياق، أعرب الدكتور أفشين مولافي عن اعتقاده بأنه يمكن كذلك الاستعانة ببنك عالمي معروف للتمويل والاستفادة من خدماته في مجالات تطبيقات العلوم الإدارية والخدمات المصرفية السريعة والمضمونة ونقل تكنولوجيا المعلوماتية وتقديم الخبرات والمشورة القانونية في مجال الاستثمار إلى الدول العربية التي تخطط لتحقيق الإصلاح الهيكلي والإداري في مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية. وقبل نهاية تقريره رأى الدكتور أفشين مولافي أن الحكم الرشيد القائم على مبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون والقيادة السياسية الواعية التي تستمد قوتها من الشعب، والكوادر البشرية المؤهلة والطموحة تشكل القواعد الأساسية للتنمية الاقتصادية الشاملة. وخلص إلى القول: (إن مصرفاً دينامكياً منظماً، ومجهزاً بمختلف الكفاءات والتقنيات العالية والإدارة الصحيحة يلعب دوراً بارزاً في التنمية، ويساهم في دعم التحولات الضرورية للنظم الديمقراطية على نطاق واسع في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي).

(خدمة آكي)

اتحاد رجال الأعمال العراقيين يشارك بوفد إلى المؤتمر الاستثماري ببيروت

(المدى) / ستار الحسيني

يشارك اتحاد رجال الأعمال العراقيين في وفد بعدد من رجال الأعمال العراقيين في المؤتمر الاستثماري لرجال الأعمال اللبنانيين لهذا العام. والذي سيعقد للفترة من ١٥ - ١٨ من الشهر الجاري وقال السيد حسن لفتة نائب رئيس الاتحاد ورئيس الوفد المشارك في المؤتمر ان ١٩ رجل اعمال سيفدون إلى بيروت للمشاركة في هذا المؤتمر الذي يهم مختلف القطاعات التجارية والاقتصادية وستكون حصة الأسد للمتخصصين في عملية إعادة الإعمار حيث سنصب جل جهدهم لإبرام عقود في مجال استيراد معامل الأسفلت والمواد الإنشائية والعدد التي تهم عملية إعمار العراق في ضوء خطة التي ستقوم على مشاركة أكبر عدد لرجال الأعمال العراقيين والعالميين.

استعداد المانيي لخفض الديون العراقية

قال المستشار غيرهارد شرودر إن ألمانيا مستعدة للمساهمة في شطب نسبة كبيرة من الديون العراقية من خلال نادي باريس، غير أنه امتنع عن إعطاء أية تفاصيل فيما يتعلق بحجم الخفض المتوقع.

وأضاف في مؤتمر صحفي عقب اجتماعه بالرئيس غازي الياور في برلين، أن المنطقي أن يستخدم العراق مبيعات نفطه في إعادة الإعمار بدلا من خفض الديون.وكان الياور قد جدد دعواته إلى إلغاء الديون الأجنبية المستحقة على بلاده خلال لقائه بالمسؤولين الألمان. وقال الياور عقب محادثات مع نظيره الألماني هورست كولر إن إعفاء العراق من الديون يعد من القضايا الأكثر أهمية على جدول الأولويات.

وتقول مصادر حكومية ألمانية إن برلين قد تعرض شطب ما يصل إلى نصف خمسة مليارات دولار يدين بها العراق لها أي نفس النسبة التي اقترحتها فرنسا.

والعراق مدين بنحو ١٢٠ مليار دولار لنادي باريس للدول الدائنة، وترغب بغداد والولايات المتحدة في شطب ما بين ٨٠ و٩٥٪ منها. وتصل الديون المستحقة على العراق لألمانيا إلى ٥,٣ مليارات دولار.

في الوقت نفسه قال غرنوت إيرلر نائب رئيس المجموعة البرلمانية بالحزب الديمقراطي الاشتراكي الحاكم في ألمانيا إن من السابق لأوانه أن تعيد بلاده العمل بضمانات الائتمان التجاري مع العراق لأن الوضع الأمني هناك لا يزال غير مستقر.

صندوق النقد وبغداد

من ناحية أخرى أعلن صندوق النقد الدولي أن بعثة تابعة له التقت نهاية الأسبوع الماضي وفدا من المسؤولين العراقيين لبحث إمكانات مساعدة يقدمها الصندوق لبغداد.

وقال المتحدث باسم الصندوق توماس داوسن إن المباحثات أحرزت تقدما، مشيرا إلى أن لقاءات أخرى ستعقد بمناسبة الاجتماعات السنوية العامة للصندوق في تشرين الأول المقبل في واشنطن.

والمساعدة التي يدرس الصندوق تقديمها حاليا هي المساعدة الطارئة المخصصة للبلدان التي تعاني من النزاعات. وأوضح المتحدث أنه ليس هناك اتفاق حتى الآن حول مساعدة البنك للعراق، مشيرا إلى أنه يتعين أولا على بغداد أن تسدد متأخراتها للبنك التي تقدر بـ٨٠ مليون دولار

المستشار الالماني غيرهارد شرودر

واشنطن تدرج العراق ضمن نظام الأفضلية التجارية

قررت الولايات المتحدة توسيع نظام الأفضلية في علاقاتها التجارية ليشمل العراق حسب ما أعلن البيت الأبيض. ويسمح القرار الذي أعلن عنه مؤخراً في ولاية ميسوري الأميركية التي زارها الرئيس جورج بوش، بخفض كبير للرسوم الكمركية على المنتجات العراقية عند دخولها الأسواق الأميركية دون إلزام العراق بضرورة المعاملة بالمثل.

وضم القرار العراق إلى نحو ١٤٠ دولة نامية تتمتع بهذه الميزة في العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة.

وكان الرئيس الأميركي جورج بوش أعلن اعتزامه منح العراق وضعا يطلق عليه اسم دولة نامية منتفعة لفتح الباب أمام العراق لتصدير بعض المنتجات إلى الولايات المتحدة معفاة من الرسوم الكمركية.

ويشار إلى أن نحو ٣٠٠٠ منتج زراعي أو صناعي في الدولة التي تتمتع بوضع دولة نامية منتفعة ويلتزم بأصول معينة من قواعد المنشأ تتمتع بميزة الإعفاء من الرسوم الكمركية عند دخولها الولايات المتحدة وفقا لنظام التفضيلات المعمم.وقد أرسل بوش خطابا إلى الكونغرس لإبلاغ المشرعين بقراره وكشف المكتب الصحفي بالبيت الأبيض عن هذا الخطاب.ويرمي برنامج الجهات المنتفعة لتعزيز النمو الاقتصادي في الدول والمناطق النامية.

ارتفاع العجز في الميزانية الأمريكية

قال مسؤولون امريكيون إن العجز في الميزانية خلال العقد القادم سيكون أكبر مما كان متوقعا. وقال مكتب الميزانية التابع للكونغرس إن من المتوقع أن يصل العجز إلى ٢,٣ تريليون دولار خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٤ وكانت التوقعات السابقة تشير إلى أن العجز في الميزانية خلال نفس الفترة سيصل إلى ٢,١ تريليون دولار. وأضاف المكتب إن العجز حتى الثلاثين من الشهر الجاري سيصل إلى ٤٢٢ مليار دولار وهو رقم قياسي. وبالرغم من إنه رقم قياسي، لكنه يبقى أقل من توقعات المكتب السابقة والتي قالت إنه سيصل إلى ٤٧٧ مليار دولار. كما إنه يعد أقل مقارنة بما حدث خلال عجز الموازنة في الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي. وقال تيم آدامز، المدير السياسي في الحملة الانتخابية للرئيس بوش، إن انخفاض العجز عما كان متوقعا يشير إلى أن السياسات الاقتصادية للحكومة جاءت بنتيجة. لكن المرشح الديمقراطي جون كيري انتقد فشل الحكومة في السيطرة على الانفاق (الذي خرج عن السيطرة)وقال بيان صادر عن كيري (بوش وحده هو الذي يمكن أن يحتفل بحدوث عجز في الميزانية بلغ ٤٢٢ مليار دولار). وقال مكتب الميزانية إن توقعات العجز في الميزانية خلال العقد القادم تأخذ في الحسبان ارتفاع الإنفاق العسكري. ويقول البيت الأبيض إن الكساد الذي حدث خلال عام ٢٠٠١ عقب هجمات نيويورك وواشنطن وتكلفة الحرب ضد الإرهاب هي السبب في تحويل الفائض في الميزانية إلى عجز. لكن منتقدي الرئيس بوش يقولون إن مما ساهم في تضخم العجز عمليات خفض الضرائب التي لم يستفد منها سوى الأغنياء. ويضيفون بأن تراجع الإنفاق الحكومي هدد الإنفاق على الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية لكبار السن. ويقول المحللون إن عجز الميزانية سيتضخم عما هو متوقع خلال العقد القادم إذا فاز الرئيس بوش بفترة ولاية ثانية ونفذ المزيد من خطط خفض الضرائب.

هاليبرتون قد لا تنافس على عقود جديدة في العراق

قالت شركة هاليبرتون انها قد تقرر عدم التقدم بعروض جديدة للمنافسة على عقود امداد وتموين القوات الامريكية في العراق اذا قرر الجيش الامريكي فسخ تعاقدهما الحالي.

وأكد الجيش الامريكي تقارير تحدثت عن تفكيره في الغاء عقده مع هاليبرتون الذي يعتقد ان قيمته تبلغ ١٣ مليار دولار.

وقال الجيش الامريكي ان الشركة سيسمح لها بالتقدم بطلب جديد في حالة الغاء العقد.

لكن ديف ليسار الرئيس التنفيذي لهاليبرتون قال ان تقديم الشركة الامريكية لطلبات جديدة يعتمد على عدد الجوانب التي سيتم طرحها للمنافسة بعد الغاء العقد الحالي.

ويفكر الجيش الامريكي الان في اجزاء الصفقة التي حصلت عليها هاليبرتون لتوفير الغذاء والاسكان وتشغيل خدمات للقوات في العراق التي يمكن طرحها في مناقصة عامة جديدة.

واتهمت الشركة بالمبالغة في تسعير قيمة الخدمات منذ فوزها بالعقد دون دخول مناقصة عامة.

وكان نائب الرئيس الامريكي ديك تشيني يرأس الشركة حتى توليه منصبه في الادارة الامريكية عام ٢٠٠١.

ونفى تشيني ان تكون المعاملة التفضيلية التي حصلت عليها هاليبرتون نتيجة لعلاقته السابقة بها.

وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال ان الجيش الامريكي يعتزم الغاء عقده مع هاليبرتون نقلا عن مذكرة للجيش تقدر قيمة العقد بنحو ١٣ مليار دولار.

وتقول الصحيفة إن مذكرة يعود تاريخها إلى الخامس والعشرين من آب الماضي توضح إن تينا بالارد رئيسة الهيئة المشرفة على وضع سياسات التجهيزات والمشتريات للجيش الأمريكي اصدرت تعليماتها لكبار المسؤولين بالعمل فورا على تغيير العقود الخاصة بمساعدة القوات الامريكية في العراق ليكون منحها تنافسيا.

كما تشير المذكرة إلى ضيق وتبرم الجيش المتزايد من الجهود الهادفة إلى وضع خطة لتقييم قيمة كلفة الاعمال والخدمات المقرر تقديمها.

وقال مسؤولون بوزارة الدفاع الامريكية ان اعتزام الجيش الغاء عقده مع هاليبرتون لا يهدف الى معاقبة وحدة كيلوغ براون اند روت التابعة للشركة التي تدير اعمالها في العراق.

وتقدم وحدة كيلوغ براون اند روت خدمات الاسكان وقاعات الطعام والنقل والغسيل للقوات الامريكية في العراق والكويت.

وقال دان كارلسون المتحدث باسم قيادة الدعم الميداني بالجيش الامريكي والتي تتولى الاشراف على عقد هاليبرتون ان قرار اعادة النظر في العقد امر معتاد في حالات العقود العسكرية الكبيرة بعد مرور بعض الوقت على بدء العمليات الحربية.

وقال (انه جزء طبيعي في العملية).

ويرجع القرار النهائي بشأن المهام التي ستطرح المنافسة وتوقيت طرحها للقادة العسكريين في المنطقة الذين سيشرفون عندئذ على تلك العقود.

لكن ليسار قال انه يعتبر احتمال اعادة طرح العقد للتنافس أمرا ايجابيا لهاليبرتون التي يصل هامش ربحها من عقد الامداد والتموين الى اثنين بالمئة.

وقال (في الوقت الحالي .. لا ارى اننا يمكن ان نخسر مهما كانت النتيجة لاننا اذا احتفظنا بجزء من العقد فسيكون بهامش ربح أعلى).

واضاف (واذا خرجنا من المنافسة سنحصل على اموالنا وسنواصل انشطتنا).

مسؤول أمريكي يعلن تخصيص نصف مليار دولار للنجف

أعلن مسؤول في السفارة الأميركية في بغداد تخصيص ٥٠٠ مليون دولار أميركي لإعادة إعمار مدينة النجف المقدسة التي لحقت بها أضرار بليغة نتيجة المعارك العنيفة التي جرت الشهر الماضي.

وأوضح المسؤول الذي فضل عدم الكشف عن اسمه أنه تم تخصيص مبلغ إجمالي يبلغ ٥٠٠ مليون دولار منها ١٠٠ مليون دولار من الحكومة العراقية المؤقتة و٤٠٠ من الولايات المتحدة.

وأشار إلى قيام مجموعة من كبار المسؤولين برئاسة نائب السفير الأميركي جيم جيفري بزيارة مدينة النجف قبل أيام، والتقت المحافظ عدنان الزرفي ومسؤولي المدينة وعددا من وزراء الحكومة العراقية المؤقتة للوقوف على احتياجات المدينة.

وقال المسؤول إن مجموعة أخرى زارت المدينة الثلاثاء تبعتها مجموعة الأربعاء لمتابعة هذا الموضوع، مضيفا أن أعمال التنظيف بدأت في المدينة لإزالة مخلفات الدمار.

وحدد المسؤول أن الهدف الأساسي هو إعادة الخدمات الأساسية، خاصة الطاقة الكهربائية والماء وإعادة بناء المباني المحيطة بالصحن الحيدري التي دمرت خلال المعارك.

وفي السياق نفسه ذكر المسؤول الأميركي أن تردي الأوضاع الأمنية في مدينة الصدر يحول دون القيام بحملة إعادة الإعمار فيها رغم توفر الأموال.

وتعهد رئيس الوزراء الدكتور إياد علاوي في نهاية الشهر الماضي بإنفاق ملايين الدولارات على إعادة إعمار مدينة الصدر التي تفتقد إلى الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء.

وفي إطار إعمار العراق أعلنت وزارة الخارجية اليابانية أن طوكيو ستستضيف مؤتمرا لمانحي المعونة للعراق في تشرين الأول المقبل لتعزيز مشاركة دول معنية في إعادة إعمار العراق.